

أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016)

د. وسام عبد الحميد كريم المعاينة

قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة مؤتة

Email:Wesammaaitah1981@gmial.co

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity: ROE) خلال الفترة الممتدة من (2007-2016)، وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية هي: البنك الأهلي الأردني، وبنك الأردن، وبنك القاهرة عمان، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الإتحاد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للودائع الأكثر استقراراً في أرصدها - وهي: الودائع الآجلة، وودائع التوفير - على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يدل على قدرة هذه البنوك على توجيه الودائع المستقرة نحو الاستثمارات المُدرة للدخل دون الحاجة للاحتفاظ بسيولة عالية مقابلها في حين أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للودائع غير المستقرة في أرصدة حساباتها - وهي الودائع الجارية - على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث لا تستطيع البنوك التجارية توجيه الودائع غير المستقرة إلى استثمارات مُدرة للدخل، بالإضافة إلى أنّ البنوك التجارية تحتفظ بسيولة عالية مقابل عمليات السحب المفاجئة والمتكررة على هذا النوع من الودائع.

الكلمات الدالة: استقرار أرصدة الودائع المصرفية، الودائع المصرفية وأثرها على الأداء المصرفي، العلاقة بين الودائع وربحية البنوك التجارية.

The impact of customers' deposits stability on the banking performance of Jordanian commercial banks for the period (2007-2016)

Wesam Abdulhamid Alma'aiteh

Abstract

This study aims to examine the impact of customers' banking deposit stability (current-deposits, saving-deposits, and time-deposits) on the banking performance of Jordanian commercial banks measured by Return on Equity (ROE), for the period (2007-2016). The sample contains six Jordanian banks (Jordan National Bank, Bank of Jordan, Housing Bank for Trade and Finance, Jordan Kuwait Bank, Union Bank, and Cairo Amman Bank). The study finds that the stability of customers' banking deposits such as (saving-deposits and time-deposits) has statistically significance positive impact on banking performance measured by ROE. This implies that Jordanian commercial banks use these deposits to generate income without the need for high liquid reserves. Furthermore, the results indicate that there is a statistical significance negative impact of unstable customers' banking deposits measured by current-deposits on the banking performance measured by ROE, where banks cannot invest these unstable deposits in profitable investments. This is because banks must keep high liquid reserves to meet the unexpected and frequent withdraws of current-deposits.

Keywords: stability, banking deposit balance, banking performance, commercial banks, profitability

المقدمة:

يُعدّ القطاع المصرفي الأردني حجر الأساس الداعم للاقتصاد الوطني؛ إذ يتمثل الدور الرئيسي لهذا القطاع بتوفير الأطر المؤسسية الهادفة إلى تعبئة وحشد المدخرات، وتوجيهها نحو استثمار حقيقي يكون داعماً لعجلة النمو الاقتصادي، وبالرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها في الأردن من خلال هذا القطاع، إلا أنّ المرحلة الحالية تتسم بمجموعة من التحديات سواء كانت في مجال المنافسة، أو في مواجهة متطلبات التنمية. ولكي تواجه المصارف التجارية هذه التحديات يتوجب عليها تحقيق الهدف الأساس الذي تسعى إليه جميع المصارف التجارية، وهو هدف تعظيم الأرباح بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين فيها؛ إذ أنّ تحقيق مثل هذه الأرباح يُمكنها من المحافظة على استثماراتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة ثروة ملاكها، وتعزيز ملاءتها وسيولتها المالية، ممّا يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تراجع المراكز المالية للمصارف، وتآكل ثروات وحقوق الملاك، وتعرضها لحالات الفشل والتعثر المالي والائتماني، ممّا قد يُفضي إلى تصفيته. غير أنّ تعظيم الأداء المصرفي تقيده اعتبارات عديدة، منها البحث عن مصادر تمويل تمتاز بدرجة معقولة من الاستقرار، ولا تتطلب الاحتفاظ بدرجة عالية من متطلبات السيولة، وهذا لا يكون إلا من خلال جذب واستقطاب الودائع التي تمتاز بالاستقرار؛ فالبنوك التجارية ترغب باستقرار الودائع لديها ومكوثها لوقت أطول، لأنّ ذلك يُعطيها فرصة لاستثمار هذه الودائع في استثمارات مُدرة للدخل دون الخوف من حصول عمليات سحب غير متوقعة على هذه الودائع، التي تختلف في درجة مرونة عمليات السحب عليها؛ فالحسابات الجارية وتحت الطلب تتسم بدرجة مرونة عالية من حيث عمليات السحب عليها مقارنةً بالودائع الآجلة وودائع التوفير، وهذا يعني أنّ ارتفاع الوزن النسبي لهذا النوع من الودائع في هيكل ودائع العملاء يُجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة النقدية مقابلها، أو يُجبر البنوك التجارية على أن تستثمر أموالها في استثمارات قصيرة الأجل تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة، ممّا يؤثر بصورة سلبية على عوائد البنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها الرئيس المتمثل في وجود أثر لاختلاف الودائع في درجة مرونتها (استقرارها) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، وهذا يعتمد على طبيعة هيكل ودائع العملاء المصرفية في المصارف التجارية؛ فارتفاع الوزن النسبي للودائع المستقرة (الودائع الآجلة وودائع التوفير) في هيكل الودائع يُحقق استقراراً في هيكل الموارد المالية للمصارف التجارية؛ ممّا يُمكنها من التوسع في عمليات الاستثمار المتوسط وطويل الأجل المُدر للدخل، أمّا ارتفاع الوزن النسبي للودائع الجارية - وهي ودائع تمتاز بدرجة عالية من المرونة وعدم الاستقرار في هيكل الودائع - فإنّه يترتب عليه احتفاظ المصارف التجارية بنسب عالية من السيولة النقدية؛ ممّا يُضعف من مقدرة المصارف التجارية على التوسع في عمليات الاستثمار المتوسط وطويل الأجل، وبالتالي ينعكس سلبياً على عوائد المصارف التجارية، كما وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- 1- اعتبارها محاولة أكاديمية لتسليط الضوء على أثر درجة استقرار أرصدة ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعادل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- 2- إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لمديري المصارف التجارية الأردنية، ولجميع الجهات ذات العلاقة، والجهات المختصة بالرقابة، وكذلك للمساهمين في أسهم تلك المصارف.
- 3- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

4- بناء أنموذج مقترح للتنبؤ بالأداء المصرفي للبنوك التجارية بالاستناد إلى المتغيرات الخاصة بهذا الأنموذج.

أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيس لهذا البحث حول قياس أثر درجة استقرار أرصدة ودائع العملاء المصرفية (الجارية، والتوفير، والآجلة) في هيكل الودائع على أداء المصارف التجارية الأردنية ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) ويُمكن صياغة أهداف الدراسة بالنقاط الآتية:

1- قياس أثر درجة استقرار أرصدة ودائع العملاء المصرفية (الجارية، والتوفير، والآجلة) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

2- تحديد أهم أنواع الودائع المصرفية تأثير إيجابياً أو سلبياً في الأداء المصرفي للبنوك التجارية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

3- التنبؤ بمستويات الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية من خلال المتغيرات المؤثرة فيه باستخدام الأنموذج الذي يتم التوصل إليه من الدراسة.

4- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أداء مصرفي متميز للبنوك التجارية الأردنية، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تتبع مشكلة الدراسة في أنّ عدم استقرار أرصدة ودائع العملاء المصرفية يؤثر بصورة سلبية على استثمارات البنوك التجارية الأردنية، وعلى أدائها المصرفي ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)؛ لذلك يُمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1- ما هو أثر الوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية؟

2- ما هو أثر الوزن النسبي لودائع التوفير في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية؟

3- ما هو أثر الوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية؟

4- ما هو أثر حجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية؟

فرضيات الدراسة:

تتطلق الدراسة من الفرضية العدمية الآتية:

H_0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لدرجة استقرار أرصدة ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ويتفرع عن هذه الفرضية العدمية الأساسية الفرضيات الفرعية العدمية الآتية:

H_{01} : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

H02: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوزن النسبي لودائع التوفير في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

H03: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

H04: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

منهجية الدراسة:

أولاً : مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة داخل الأردن كلها المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً تجارياً خلال فترة الدراسة الممتدة من 2007 - 2015. أما عينة الدراسة فهي تتألف من ستة بنوك تجارية تم اختيارها؛ لأنها تُشكّل ما نسبته (40%) من إجمالي موجودات البنوك التجارية، وتستحوذ على ما نسبته (39.02%) من إجمالي ودائع المصارف التجارية الأردنية (جمعية البنوك الأردنية، 2015، ص 134).

جدول رقم (1)

قائمة بأسماء البنوك المُمثلة لعينة الدراسة مرتبة حسب أقدمية تأسيسها

اسم البنك	سنة التأسيس
البنك الأهلي الأردني	1955
بنك الأردن	1960
بنك القاهرة عمان	1960
بنك الإسكان	1973
البنك الأردني الكويتي	1976
بنك الاتحاد	1978

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً: الأنموذج الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال اتباع أسلوبين: يتمثل الأسلوب الأول بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الخلفية النظرية للدراسة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية التي تمثل عينة الدراسة الصادرة عن بورصة عمان؛ لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة. أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب التحليل الإحصائي حيث تمّ تجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة للفترة (2007-2016). ولغايات التحليل الإحصائي تمّ التركيز على أسلوب تحليل مصفوفة البيانات المقطعية - الزمنية (panel Data) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (Eviews) وذلك من خلال استخدام أسلوب النمذجة المتمثل بالأنموذج ذي الأثر الثابت (LSDV) Least Squares Dummy Variable Model والأنموذج ذي الأثر العشوائي GLS Regression Random-effects (GLS)، ولأجل اختيار الأنموذج الأنسب بين هذين الأنموذجين استخدم الباحث اختبار (Husman) ومن أهم مبررات استخدام هذا الأسلوب الإحصائي ما يأتي:

- يعدُّ أكثر فاعلية في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.
- يأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن؛ وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

• يُتيح الفرصة لإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية.

• يُسهّم في حل بعض مشكلات الاقتصاد القياسي؛ وذلك من خلال تخفيض عدد الملاحظات، وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).

وبناء على ما سبق فإنّ أنموذج الدراسة يعتمد على صياغة أنموذج يبيّن أثر درجة استقرار أرصدة كل من الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مقياساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). وفي هذه الدراسة استخدم الباحث أسلوب (Panel data) لقياس أثر درجة استقرار أرصدة كل نوع من أنواع الودائع المصرفية للعملاء على الأداء المصرفي من خلال الأنموذج الآتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أنّ :

γ : تشير إلى المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)

i : تشير إلى عدد المصارف التجارية في عينة الدراسة حيث $i = 1, 2, \dots, 6$

t : تشير إلى عدد سنوات الدراسة. $t=1,2,\dots,10$

α : تشير إلى قيمة المعامل الثابت في معادلة الإنحدار .

β : تشير إلى المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي الميل الحدّي؛ بمعنى أنّه إذا تغيّر المتغير المستقل X بمقدار 10% فسيُتغيّر المتغير التابع بمقدار β مضرورية في 10%.

X : يشمل المتغيرات المستقلة والضابطة في الدراسة وهي (الودائع الجارية (CD) ، وودائع التوفير (SD)، الودائع الآجلة (TD)، حجم المصرف (TA)

ϵ : يشير إلى الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في الأنموذج أو مقدار الخطأ في الأنموذج)، أي أنّه يُمثل الجزء من العائد على حقوق الملكية (ROA) الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمّنهما الأنموذج.

ثالثاً: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

صُنفت متغيرات الدراسة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable)

تمّ اعتبار معدل العائد على حقوق الملكية المتغير التابع في هذه الدراسة، ويعبّر هذا المعدل عن العائد المتحقق للمُلاك مقابل استثمار أموالهم في البنك، حيث أنّه بناءً على نتيجة هذا المؤشر يقرر المُلاك الاستمرار في النشاط، أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً، وقد أُستخدم هذا الأنموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل (David Cole) كأداة لتقييم أداء البنوك (قرشي، 2004، ص 90). وبعدّ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) مقياساً بديلاً عن معدل العائد على إجمالي الأصول حيث يتأثر بعناصر قائمة الدخل نفسها التي تؤثر في معدل العائد على إجمالي الأصول، إضافة إلى تأثره بدرجة الرفع المالي لدى المصرف (الشعار، 2005، ص 512)، كما تمّ استخدام أنموذج معدل العائد على حقوق الملكية كأنموذج لقياس الأداء المصرفي، وكمؤشر متكامل لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة (حماد، 1999، ص 143). ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المعادلة الآتية:

* معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة

إجمالي حقوق الملكية

المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

تناولت هذه الدراسة قياس أثر درجة استقرار أرصدة ودائع العملاء المصرفية (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) وهي المتغيرات المستقلة في الدراسة على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية والتعريف الإجرائي لهذه المتغيرات كما يأتي:

أولاً: الودائع الجارية (Current Account)

تُعرف هذه الودائع بأنها عبارة عن: "اتفاق بين المصرف والذبون، يودع بموجبه الذبون مبلغاً من المال لدى المصرف على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار مُسبق منه". وتتميز الودائع الجارية عن الأنواع الأخرى من الودائع بحركتها الكبيرة بالزيادة أو النقصان من جهة، ومن جهة أخرى بعدم وجود فائدة تُدفع للذبون (هندي، 1996، ص 48). وتم احتساب درجة استقرار هذا المُتغير في هيكل ودائع العملاء المصرفية من خلال نسبة رصيد الودائع الجارية في كل سنة إلى إجمالي الودائع المصرفية في كل سنة وذلك على النحو الآتي:

رصيد الودائع الجارية في كل سنة

$$\frac{\text{رصيد الودائع الجارية في كل سنة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء المصرفية في كل سنة}} = \text{*الوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل ودائع العملاء}$$

ثانياً: ودائع التوفير (Saving Deposits)

تُعرف بأنها: "اتفاق بين المصرف والذبون يُودع بموجبه الذبون مبلغاً من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، وقد تكون الفائدة ثابتة أو عائمة حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق، على أن يكون للذبون الحق في سحب جزء من الوديعة في أي وقت يشاء؛ ولذلك تضع معظم التشريعات في المصارف حداً أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر الواحد؛ وذلك حماية للمصرف من التعرض لمخاطر العُسر المالي، وأحياناً تتجاوز المصارف عن تطبيق ذلك رغبة منها في تشجيع الإيداع، وتنمية الموارد المالية للمصرف.(العلي، 2013، ص71). وتم احتساب درجة استقرار هذا المُتغير في هيكل ودائع العملاء المصرفية من خلال نسبة رصيد ودائع التوفير في كل سنة إلى إجمالي الودائع المصرفية في كل سنة وذلك على النحو الآتي:

رصيد ودائع التوفير في كل سنة

$$\frac{\text{رصيد ودائع التوفير في كل سنة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء المصرفية في كل سنة}} = \text{*الوزن النسبي للودائع التوفير في هيكل ودائع العملاء}$$

ثالثاً: الودائع الآجلة (Time Deposits)

تُعرف بأنها: إتفاق بين المصرف والذبون، يُودع الأخير بموجبه مبلغاً من المال لدى المصرف لا يجوز له سحبه أو سحب أي جزء منه قبل التاريخ المتفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية، أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع، وعادةً يُشترط في هذا النوع من الودائع أن لا يقل المبلغ المودع عن قدر معين، وقد تتدرج مُعدلات الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع، أو كلما زادت فترة الإيداع. وقيام البنوك التجارية بدفع سعر فائدة أعلى على الودائع الآجلة له ما يبرره، مثل: طول مدة ربط الوديعة، وإمكانية عدم سحب أي جزء من الوديعة قبل تاريخ استحقاقها، واعتماد البنك على الودائع الآجلة عند منح القروض والسلف لعملائه(عبدالله والطراد، 2006، ص 151).

رصيد الودائع الآجلة في كل سنة

$$\frac{\text{رصيد الودائع الآجلة في كل سنة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء المصرفية في كل سنة}} = \text{*الوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل ودائع العملاء}$$

المجموعة الثالثة: المتغيرات الضابطة

ومن المتغيرات الضابطة التي ضمنها الباحث أنموذج البحث لتقليل نسبة الخطأ العشوائي: حجم المصرف. ويقاس هذا المتغير باحتساب اللوغاريتم الطبيعي (Natural logarithm (ln) لمجموع أصول البنك؛ لتبيان أثره على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، واستخدم مُتغَيِّر الحجم في العديد من الدراسات، منها دراسة الفيومي وعواد (2003) التي تشير نتائجها إلى أنّ حجم البنك كان أهمّ المتغيرات الإحصائية المؤثرة في أداء البنوك التجارية (الفيومي وعواد ، 2003 ، ص 241-258).

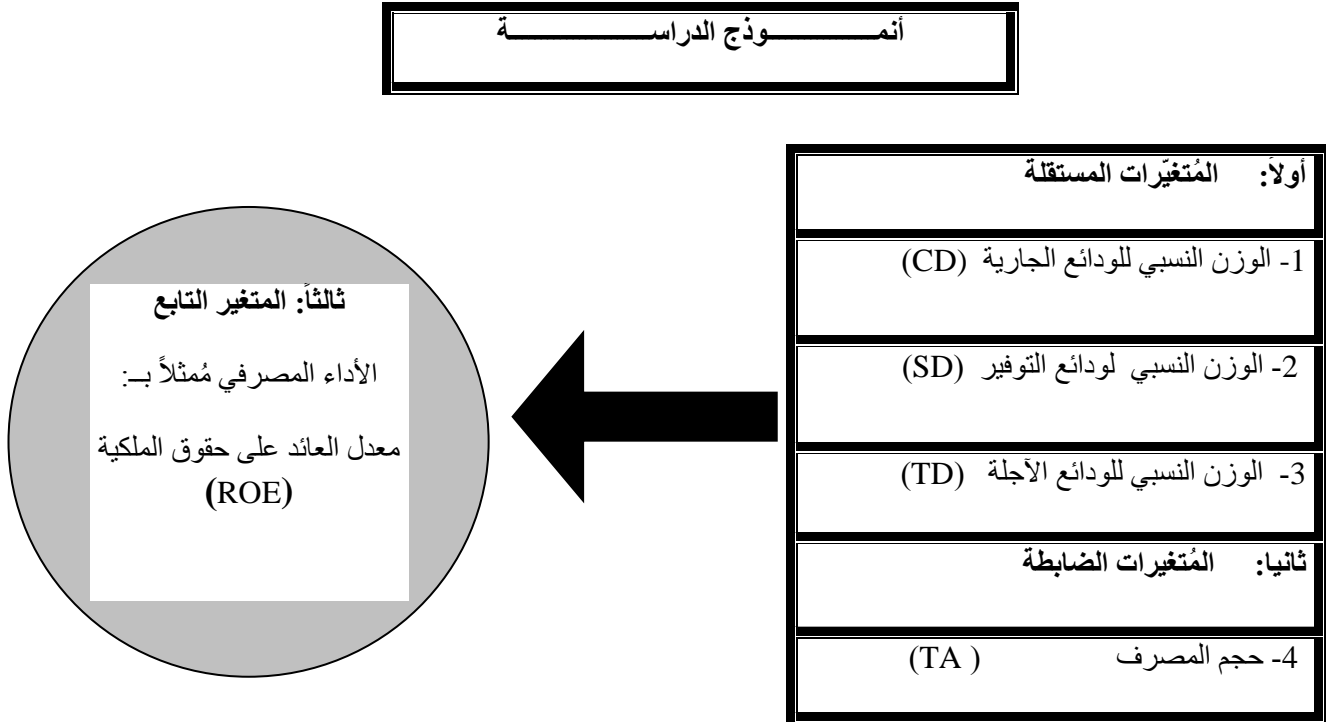
رابعاً : مصادر البيانات

- تم تقسيم مصادر جمع البيانات في هذه الدراسة إلى نوعين من المصادر هما:
- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.
 - التقارير السنوية والقوائم المالية لبنوك عينة الدراسة، بالإضافة إلى التقارير المالية السنوية الصادرة عن جمعية البنوك الأردنية وذلك خلال الفترة (2007-2016).

خامساً: أنموذج الدراسة

صور الباحث أنموذج الدراسة بالشكل الآتي:

الشكل رقم (1)



المصدر: إعداد الباحث، وقد تم تطوير أنموذج الدراسة بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة.

سادساً: الدراسات السابقة

1- دراسة (اللامي، 2016):

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الودائع (الجارية، والتوفير، والثابتة) وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للفترة الممتدة من عام 2010 - 2013، وانتهج الباحث أسلوب الانحدار المتعدد لبيان أي نوع من الودائع يُعد أكثر تأثيراً في صافي دخل المصرف، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى نتائج عدّة كان من أهمّها أنّ هناك علاقة طردية (موجبة) بين حسابات التوفير والودائع الآجلة وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي، في حين لم تظهر علاقة بين حسابات الودائع الجارية وصافي دخل المصرف، وبيّنت الدراسة أنّ أهمّ نوع من أنواع الودائع تأثيراً في صافي دخل المصرف هي الودائع الآجلة؛ إذ بلغت قيمة معامل التحديد لها = 0.60، تليها حسابات التوفير؛ إذ بلغت قيمة معامل التحديد لها = 0.46، وهي تفسر التغيّر الحاصل في صافي الدخل التي تعود أسبابها للودائع، أمّا معامل بيتا لودائع التوفير والودائع الآجلة فقد كانت (0.01 ، 0.19) على التوالي، في حين كانت معاملات الارتباط لودائع التوفير والودائع الآجلة والتي تقيس قوة علاقتهما بصافي الدخل (0.68 ، 0.77) على التوالي وهي معاملات مرتفعة إحصائياً.

2- دراسة (المدهون، 2013):

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في آلية تطوير نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، ويكون ذلك من خلال دراسة العوامل الداخلية المؤثرة على جذب الودائع في البنوك التجارية؛ إذ تُمثل الودائع المصدر الخارجي المهمّ لأموال البنوك، وهدفت الدراسة إلى اختبار النماذج التقديرية للتنبؤ بحجم الودائع بأنواعها المختلفة (الودائع تحت الطلب، والودائع التوفير، والودائع الآجلة)، وتضمنت عيّنة الدراسة المصارف التجارية في فلسطين للفترة من (2010 - 2000) وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى نتائج عدّة من أهمّها أنّ هناك علاقة انحدار موجبة بين الودائع الإجمالية ومجموعة من المتغيرات، وهي: قيمة الأصول، وقيمة الاستثمارات، وقيمة الاحتياطيات.

3- دراسة (نصير، 2009):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الودائع المدولة على أداء البنوك التجارية الأردنية واستقرارها خلال الفترة الممتدة من (2007 - 2002) وانتهج الباحث أسلوب الإنحدار الخطي المتعدّد، بالإضافة إلى استخدام أسلوب النسب المالية التي ساعدت في اختبار أثر المتغيّر المستقل - المتمثّل بالقروض المتعثرة - على المتغيرات التابعة المتمثلة بمعدل العائد على الأصول، وبمعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصّلت الدراسة إلى نتائج عدّة منها عدم وجود علاقة بين الودائع المدولة وأداء أي نوع من أنواع البنوك التي مثلت عيّنة الدراسة وهي:(البنوك التجارية، البنوك الاستثمارية، البنوك الإسلامية) وقد كانت النتائج مماثلة لاستقرار البنوك، عدا البنوك الاستثمارية، وذلك بسبب أنّ النظام النقدي في الأردن يعدّ من الأنظمة المستقرة، كما أنّه ليس مدولراً، يضاف إلى ذلك أنّ الدولار الأمريكي بالنسبة للبنوك الأردنية يُعدّ عملة أجنبية أخرى.

4- دراسة (أبو طوق، 2009):

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمّ العوامل المؤثرة على نموّ الودائع لدى المصارف التجارية الأردنية للفترة (1988- 2000)، وحدّد الباحث في هذه الدراسة المتغيرات المستقلة بالتضخم، وأسعار الفائدة، ومتوسط دخل الفرد، وسمعة البنك، والوعي المصرفي، وموقع البنك، ومن أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيّر التابع المتمثّل بمعدل نمو الودائع المصرفية، استخدم الباحث أسلوب الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد، وتوصّلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لأسعار الفائدة، وموقع البنك، والوعي المصرفي على نموّ الودائع المصرفية.

5- دراسة (أبو سمرة، 2007م):

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: هل يمكن وضع سياسة تطويرية للودائع في المصارف التجارية الوطنية في فلسطين، بحيث تكون أكثر فاعلية في جذب الودائع في ظل نظرية إدارة الخصوم؟ وهدفت هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع المصرفية في المصارف الوطنية التجارية الفلسطينية مقارنة مع المصارف الوافدة، ومن أجل تحقيق الهدف المرجو من الدراسة تم توزيع 135 استبانة واسترد منها 120 استبانة، وتم استخدام برنامج (spss) لتحليل فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين مستوى النشاط الاقتصادي، ودفع معدلات أعلى للفوائد على الودائع، ومستوى وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الوطنية الفلسطينية، والسمات المادية والشخصية لهذه المصارف وموقعها. وقد أوصت الدراسة بتوصيات عدة من شأنها العمل على تطوير سياسة الودائع المصرفية في المصارف الوطنية للعمل على زيادة جذب الودائع المحلية، ومن أهمها تطوير واستحداث خدمات مصرفية جديدة حسب متطلبات السوق المصرفي، والتركيز على جذب الودائع لأجل.

6- دراسة (Berger and Master، 2003):

هدفت الدراسة إلى تقدير العلاقة بين الربحية ورأس المال باستخدام تحليل الانحدار على بيانات البنوك التجارية الأمريكية للفترة (1983-1989) واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس أثر المتغيرات المستقلة الممتدة لمحددات الكفاية على أداء المصارف مُمثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل هذه البيانات وصولاً للنتائج، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

7- دراسة (الرشدان، 2002م):

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد تضمنت عينة الدراسة (البنك العربي، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الأردن) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس أثر كل من: الرافعة المالية، تكلفة الودائع، السيولة، حجم المصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال على ربحية البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أنه كان للرافعة المالية تأثيراً سلبياً، وكان أثر كل من مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال ضعيفاً جداً، أما حجم المصرف، وتكلفة الودائع فكان لهما تأثيراً إيجابياً على ربحية البنوك التجارية.

8- دراسة (Nourredine and Abdulkader، 1999):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من مخاطر الأعمال (مجموع القروض/ مجموع الودائع لكل بنك) والتركز (ودائع كل بنك / مجموع مربع ودائع كل البنوك) وحجم البنك والحصة السوقية من الودائع على أداء البنوك الذي تم قياسه بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وربحية السهم، وأجريت هذه الدراسة على قطاع البنوك في السعودية، وتضمنت عينة الدراسة أحد عشر بنكاً، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الأعمال وحجم البنك كانا العاملين الرئيسيين المحددين لربحية قطاع البنوك السعودي.

9- دراسة (Molyneux and Forbes، 1995):

هدفت الدراسة إلى تفسير العلاقة بين قوة السوق وأداء البنوك الأوربية في ثماني عشرة دولة أوروبية للفترة (1989-1986)، حيث اختبرت هذه الدراسة نسبة التركيز من الأصول لعشرة بنوك، وفرضية الكفاءة (الحصة السوقية من الودائع والأصول) وعلاقتها بأداء البنوك الذي تم التعبير عنه بالعائد على الأصول، كما ضم نموذج الدراسة بعض المتغيرات الضابطة، وهي مخاطر البنك (نسبة رأس المال إلى الأصول) وحجم البنك (مجموع الأصول للبنك) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز من الأصول والودائع وأداء البنوك؛ أي أن التركيز في أسواق البنوك الأوروبية يؤدي إلى زيادة ربحية البنوك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة بين حجم البنك والربح.

10- دراسة (Smirlock،1985):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التركيز وفق نموذج Structure Conduct Performance والحصة السوقية من الودائع مع أداء البنوك في سبع ولايات أمريكية للفترة من 1973 وحتى 1978 لأكثر من (2700) وحدة بنكية حكومية، وتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (Return On Assets:ROA) كمؤشرات لقياس أداء البنوك، واستخدم الباحث في هذه الدراسة بعض المتغيرات الضابطة من أهمها: متغير الحجم للمصارف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ونسبة النمو في سوق الودائع خلال فترة الدراسة، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع. واستخدم الباحث معادلة الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة أن متغير الحصة السوقية من الودائع يرتبط إيجاباً مع معدلات الأداء في بنوك عينة الدراسة، وبهذا فإن الدراسة لا تدعم فكرة أن التركيز في سوق البنوك يؤدي إلى أرباح احتكارية، وتؤيد فرضية الكفاءة (الحصة السوقية من الودائع) التي تتضمن أن تركيز السوق هو نتيجة لكفاءة البنوك الرائدة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم الودائع المصرفية وأنواعها:

يعتمد نجاح المصارف في أدائها لأعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة واستمراريتها وتوسعها بدرجة كبيرة على حجم مواردها المالية التي تشكل الودائع الجزء المهم منها (كنجو وآخرون، 2006، ص 105). وتعد الودائع المصدر الأساس لأموال المصرف، وهي أكثر مصادر الأموال خصوبة؛ لذا فهي تشكل إيرادات الحياة للمصرف، كما أن قبول المصارف للودائع يُقدم خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني نظراً لما يؤدي إليه من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري واستخدام الأموال في المجالات المختلفة.

- تعريف الودائع لغةً وإصطلاحاً:

الودائع أو الوديعة لغةً تُعرف بأنها " إيداع شئ لدى شخص آخر لمدة معينة على أن يتعهد هذا الشخص بردّ الشئ نفسه عند الطلب (سمحان، 2000، ص 14)، أما الوديعة في الإصطلاح فقد عرّفها البعض بأنها: " ما يُترك عند الأمين" (الزليعي، د.ت، ص 93).

- تعريف الودائع المصرفية:

تُعرف الودائع المصرفية بأنها: اتفاق يقوم المودع بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود بوسيلة من وسائل الدفع للبنك على أن يلتزم البنك بردّ هذا المبلغ للمودع عند الطلب، أو عندما يحلّ أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة، وعادة ما تحاط الودائع بالسرية نظراً لكون قيمتها تدلّ على المركز المالي للمودع، وهي سرّ من أسرارها لا يقبل إفشاءها (هندي، 1999، ص 103).

ثانياً: أنواع الودائع المصرفية

تُصنّف الودائع المصرفية إلى الأنواع الآتية:

أ- وداائع الحسابات الجارية:

وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء وبدون إخطار سابق منه (هندي، 2000، ص 47) وهذه الودائع يمكن سحبها بدون إشعار مسبق أي بمجرد الطلب؛ لذا تأخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بعين الاعتبار من خلال الاحتفاظ في خزانتها بسيولة نقدية كافية لتلبية رغبات المودعين في هذا النوع من الودائع (السامرائي والدوري، 1999، ص 106).

ب- ودائع التوفير:

وهي اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء وبدون إخطار سابق منه (هندي، مصدر سابق، ص 147) ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها؛ بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها (اللوزي وآخرون، 1997، ص 134).

ج- الودائع الآجلة:

بالنسبة لهذا النوع من الودائع فإن المصرف التجاري لا يلتزم بدفعها إلا في الموعد المحدد للوديعة، أي بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع المصرف، وهذا ما يُعطي للمصرف التجاري الحرية في إقراضها أو استثمارها وجني أكبر قدر من العائد بالمقارنة مع الوضع بالنسبة للودائع الجارية، الأمر الذي يجعل المصارف التجارية تدفع معدل أعلى من الفوائد عليها؛ تشجيعاً على اجتذاب أكبر قدر من هذا النوع من الودائع (شرف وأبو عراج، 1994، ص 184)

ثالثاً: أهمية الودائع المصرفية:

تعدّ الودائع المصرفية من أهم الموارد المالية الخارجية بالنسبة للبنوك التجارية فهي ضرورية لعمليات الاستثمار والإقراض التي تُعد مصدراً هاماً من مصادر تعظيم الأرباح بالنسبة للبنوك التجارية، وعليه فإن أهمية الودائع المصرفية في البنوك التجارية يمكن توضيحها بالنقاط الآتية:

- 1- تُعدّ الودائع أكثر خصوبة، وأقلّ تكلفة من رأس المال والاحتياطيات؛ إذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية، كما أنّ تكلفتها تفوق تكلفة الودائع (هندي، مصدر سابق، ص 145).
- 2- تُعدّ الودائع وسيلة للحدّ من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأنّ الودائع تُمثل حجب جزء من الدخل المُمكن التصرف به في شراء السلع والخدمات، ممّا يؤدي إلى تقييد الاستهلاك، وهو يُمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار، والتخفيف من الضغوط التضخمية (العزاوي، 1997، ص 22).
- 3- تُعدّ الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب إمكانية سحبها من قبل المودع في أيّ وقت يشاء، سواءً كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية، أو نقداً بالنسبة للودائع؛ وقد أصبحت هذه الودائع تُمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية (Roes, 1999: p36).
- 4- توفر الودائع عائداً مجزياً للمودع يتناسب وطول أجل الوديعة، فضلاً عن عامل الأمان لهذه الأموال، وبخاصة إذا كانت مودعة في مصرف معروف ذي سمعة جيّدة (G. Kaufman, 1980: p87).

رابعاً: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية

نظراً لكون الودائع المصرفية من أهمّ الموارد المالية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تقديم الفعاليات المصرفية المختلفة، ترتب على ذلك أن أصبحت البنوك التجارية تتنافس على استقطاب أكبر حصّة من الودائع المصرفية من خلال اتباع استراتيجيات لتنمية الودائع، ويمكننا التمييز بين استراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع هما:

1- استراتيجية المنافسة السعرية: (هندي، مرجع سابق، ص 108)

تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، وعلى الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فقط، بل في معظم مجالات النشاط الاقتصادي ، إلا أن بعض التشريعات المصرفية تضع قيوداً على هذه الاستراتيجية ومن هذه القيود: عدم السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع، ومن أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية الحد من ارتفاع تكلفة الأموال، والحد من زيادة المنافسة الهدامة بين البنوك، والحد من ارتفاع الفوائد على القروض، والحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة.

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية:

بينت الدراسات الميدانية والأبحاث السابقة أن المنافسة السعرية لا تُعد من الاستراتيجيات الفعالة في جذب الودائع بأنواعها، لذلك تحولت البنوك إلى استراتيجية المنافسة غير السعرية، وهي منافسة تقوم على تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، بل تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية، ومن أهم الخدمات المصرفية التي يُمكن للمصرف أن يعتمد عليها في جذب الودائع المصرفية:

1- تحصيل مستحقات المودعين

2- سداد المدفوعات نيابة عن العميل

3- استحداث أنواع جديدة من الودائع

4- سرعة أداء وتقديم الخدمة

5- تقديم مزايا تفضيلية للعملاء

6- إدارة محفظة الأوراق المالية

7- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية

وأخيراً يمكن القول أن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة حصتها السوقية من الودائع من خلال تحسين السمات المادية والشخصية للبنك، ومن خلال العمل على تنويع الخدمات المصرفية وغير المصرفية المقدمة للزبائن، ومن خلال تحقيق متطلبات المتانة المالية التي تمثل ضماناً كبيراً لحقوق المودعين ومن خلال اختيار الموقع المناسب للمصرف.

خامساً: مفهوم تقييم الأداء المصرفي ونماذج قياس الأداء:

إنّ الهدف من عملية تقييم الأداء المصرفي يختلف باختلاف الجهة المستفيدة من التقييم، فالمودعون يهتمون بجانب السيولة لضمان ودائعهم، في حين أنّ المساهمين يركزون على العائد ومؤشرات الربحية لتعظيم ثروتهم، أمّا الإدارة فإنّها تركز على تحقيق التوافق بين تلبية حاجات المتعاملين، وتوفير الخدمات اللازمة، وتحقيق عائد مناسب دون تعريض المصرف لمخاطر عالية.

أولاً: مفهوم الأداء المصرفي:

يمكن تعريف تقييم الأداء المصرفي بأنه: " عملية تأكد وتحقق من أنّ الموارد المتاحة للمصرف قد استخدمت بشكل كفاء " (أبو الفتوح، 1999، ص23).

وعُرف أيضاً بتقييم الأداء المصرفي بأنه: " عملية شاملة تُستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أُديرَت موارده فيها خلال فترة زمنية معينة (Mona,2004:p647-67).

ثانياً: نماذج قياس الأداء المصرفي:

هناك عدة نماذج أُستخدمت لتقييم الأداء المصرفي للبنوك كان من أهمها ما عُرف بنظام (CAMELS) ويقوم هذا النظام على أساس ترتيب المصارف من حيث أدائها المصرفي، حيث يُمثل كل حرف من حروف النموذج مقياساً معيناً وهي

على النحو الآتي: الحرف (C:Capital) ويعني رأس المال، الحرف (A:Assets) ويعني جودة الأصول، الحرف (M:Management) ويعني كفاءة الإدارة، الحرف (E:Earnings) ويعني العوائد، الحرف (L:Liquidity) ويعني السيولة، الحرف (S:Sensitive) ويعني حساسية مخاطر السوق. ومن النماذج الأخرى التي تم الاعتماد عليها لتقييم الأداء المصرفي أنموذج معدّل العائد على حقوق الملكية (ROE) والذي يعتبر مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد تم استخدام هذا الأنموذج في التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل دايفيد كول كنموذج لتقييم الأداء المصرفي، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تم تلخيصها في أشكال بحيث تمكن المحلل المالي من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان المصرفي، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال والتشغيل (عبدالعال، مصدر سابق، ص 143). ولأغراض هذه الدراسة استخدم الباحث أنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لتقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المصرفي:

تهدف عملية تقييم الأداء المصرفي إلى تحقيق ما يأتي: (سحر، 2013، ص 348)

- 1- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- 2- إيجاد نوع من المنافسة بين البنوك لتحسين أدائها.
- 3- التحقق من أنّ الإنجاز الفعلي كان وفقاً للأهداف والخطط الموضوعية.
- 4- التأكد من أنّ الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية.
- 5- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية، ومدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول (حنفي وقریاص، 1999، ص 213).

رابعاً: عناصر تقييم الأداء المصرفي:

من أهم عناصر تقييم الأداء المصرفي: (كمال، 1992، ص 15).

- 1- الكفاءة: إنّ مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المالية المستخدمة في البنك كمدخلات، وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أنّ البنك أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات.
- 2- الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد المالية استخداماً قادراً على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.
- 3- الجودة: هي قدرة المنتج المصرفي على تلبية حاجات العملاء وبأقل تكلفة.
- 4- الإنتاجية: تحقيق أعلى مستوى من الأداء المصرفي بأقل ما يمكن من التكاليف.

سادساً: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج:

أ- خطوات التحليل الإحصائي:

- تم جمع البيانات المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) للمصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي عن الفترة الممتدة (2016 - 2007).
- النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (الوزن النسبي للودائع الجارية، والوزن النسبي للودائع التوفير، والوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل وودائع العملاء المصرفية، وحجم البنك معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ومعدّل العائد على حقوق الملكية (ROE) من القوائم المالية لاستخدامها في عملية التحليل للتعرف إلى مدى تأثير المتغيرات

المستقلة في المتغير التابع ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لتقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية، وذلك بواسطة استخدام برنامج (Excel).

• تم استخدام برنامج (Eviews) لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل المعروف بـ (Panel Data Analysis)

• تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman Test) لتحديد الطريقة المثلى لإجراء التحليل، وذلك كما يلي:
ب- الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة:

هناك ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية الجدولية (Panel Data Analysis)

1- Pooled Ordinary Least Square (OLS) (طريقة المربعات الصغرى)

2- Fixed Effect (التأثير الثابت)

3- Random Effect (التأثير العشوائي)

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار هوسمان (Hausman Test) لاختبار الاختبار الملائم هل هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) أم نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية (Probability) أو مستوى المعنوية الخاصة باختبار (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وإذا كانت قيمتها أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Torres-Reyna, 2007). وقد أشارت نتائج اختبار Hausman إلى أن قيمة (P.value < 0.05) وهذا يعني قبول أسلوب التأثير الثابت (Fixed Effect) كأسلوب ملائم لتحليل بيانات الدراسة، ورفض أسلوب التأثير العشوائي والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار هوسمان (Hausman Test)

Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq.Statistic	Chi-Sq.d.f	Prob.
Cross – Section Random	12.038701	4	0.0171

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

وبناءً على نتائج اختبار Hausman في الجدول رقم (2) فإن أسلوب التأثير الثابت (Fixed Effect) ذو معنوية وكفاءة أكبر في تقدير بيانات الدراسة من أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج (Panel Data).

ج- اختبار فرضيات الدراسة:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام برنامج Eviews وهو أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها، حيث تم تحليل البيانات من خلال أسلوب البيانات الجدولية (Panel Data Analysis) ومن مزايا استخدام هذا الأسلوب أنه يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، ويعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعددًا كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000). ويعد تحديد أسلوب التأثير الثابت (Fixed Effect) كأسلوب أمثل في تقدير بيانات الدراسة كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار الفرضيات

Dependent Variable: LOG(ROE_PER)				
Method :Cross – Section Fixed Effect				
Sample: 2007-2016				
Periods Included: 10 years				
Cross Section Included: 6				
Total Panel (balanced) Observations:60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LOG (CD_PER)	-0.372524	0.151880	-2.452753	0.0183
LOG (SD_PER)	0.207545	0.099593	2.083921	0.0431
LOG (TD_PER)	0.639614	0.320804	1.993786	0.0525
LOG(TA_JD)	0.137293	0.077568	1.769969	0.0838
C	-2.490435	2.305560	-1.080187	0.2861
Effect Specification				
Cross – Section Fixed (dummy variable)				
R-Squared	0.818489	Mean dependent var	2.395171	
Adjusted Rsquared	0.776278	S.D dependent var	0.341654	
S.E Of Regression	0.161600	Durbin – Watson Stat	2.002509	
F- Statistic	19.39007			
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviwes)

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (3) تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:
 أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
 تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم (3) إلى أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية للوزن النسبي للودائع الجارية (CD) في هيكل ودائع العملاء المصرفية على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، حيث يُلاحظ أن قيمة معامل الإنحدار β للودائع الجارية بلغ (-0.37) عند مستوى معنوية (0.05 > 0.0183)، وبالتالي فإنه كلما زاد الوزن النسبي للودائع الجارية (CD) في هيكل ودائع العملاء المصرفية بنسبة 10% انخفض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 3.7%، وعليه يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين الوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل ودائع العملاء المصرفية

ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي وهذا الأثر كان سلبياً، وهي نتيجة متوقعة، وهذا يتفق مع النظرية المصرفية التي تشير إلى أن الودائع الجارية (CD) أقل استقراراً، وكلفة إدارتها عالية، وتتطلب من البنك الاحتفاظ بسيولة عالية لمقابلة السحوبات المفاجئة عليها، مما يؤثر بصورة سلبية على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الوزن النسبي لودائع التوفير في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم (3) إلى أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للوزن النسبي لودائع التوفير (SD) في هيكل ودائع العملاء المصرفية على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي، حيث يُلاحظ أن قيمة معامل الإنحدار β لودائع التوفير بلغ (0.208) عند مستوى معنوية (0.05 > 0.0431)، وبالتالي فإنه كلما ارتفع الوزن النسبي لودائع التوفير (SD) في هيكل ودائع العملاء المصرفية بنسبة 10% ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 2.08%، وعليه يمكن رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين الوزن النسبي لودائع التوفير في هيكل ودائع العملاء المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي وهو أثر إيجابي. وهذه النتيجة متوقعة، وتتفق مع النظرية المصرفية التي تشير إلى أن ودائع التوفير أكثر استقراراً من الودائع الجارية، وكلفة إدارتها أقل، كما أنها لا تتطلب الاحتفاظ بسيولة عالية كما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية، كما وأن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (اللامي، 2016) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً لكل من الودائع الآجلة وودائع التوفير على صافي دخل البنوك التجارية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم (3) إلى أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للوزن النسبي للودائع الآجلة (TD) في هيكل ودائع العملاء المصرفية على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي، حيث يُلاحظ أن قيمة معامل الإنحدار β للودائع الآجلة بلغ (0.64) عند مستوى معنوية (0.10 > 0.0525)، وبالتالي فإنه كلما ارتفع الوزن النسبي للودائع الآجلة (TD) في هيكل ودائع العملاء المصرفية بنسبة 10% ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 6.4%، وعليه يمكن رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين الوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل ودائع العملاء المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي وهو أثر إيجابي. وهذه النتيجة متوقعة، وتتفق مع النظرية المصرفية التي تشير إلى أن الودائع الآجلة أكثر استقراراً من الودائع الجارية وودائع التوفير وكلفة إدارتها أقل، كما أنها لا تتطلب الاحتفاظ بسيولة عالية كما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية، كما وأن البنوك التجارية يمكن لها أن تستغل طول فترة استحقاق الودائع الآجلة وذلك من خلال توظيفها في فعاليات الاستثمار المختلفة، التي من أهمها منح التسهيلات الائتمانية: المباشرة، وغير المباشرة، الأمر الذي يترتب عليه تعظيم الأرباح عموماً، وعوائد الملاك على نحو خاص، كما وأن هذه النتيجة أيضاً تتفق مع دراسة (اللامي، 2016) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن معاملات الارتباط والإنحدار لودائع التوفير والودائع الثابتة (الآجلة) موجبة، وهذا يعني أنه كلما زادت ودائع التوفير والودائع الثابتة زاد صافي دخل المصارف، وتتفق أيضاً مع دراسة (Molyneux، 1995) and Forbes) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحصة السوقية من الودائع وأداء البنوك التجارية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة الخاصة بالمتغيرات الضابطة للدراسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم (3) إلى أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لحجم المصرف مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي حيث يُلاحظ أن قيمة معامل الإنحدار β لحجم البنوك بلغ (0.137) عند مستوى معنوية (0.0838 > 0.10)، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم البنوك (TA) بنسبة 10% ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 1.37%، وعليه يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين حجم البنوك ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المصرفي وهو أثر إيجابي، وهذا عائد إلى أن تمتع البنوك باقتصادات الحجم يُعطيها القدرة على خفض كلفتها، وتتبع خدماتها المالية للعملاء، وزيادة استثماراتها؛ وبالتالي زيادة أرباحها، وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات ومنها دراسة (الحمدان والقضاة، 2013) والتي توصل فيها الباحث إلى أن حجم المصرف له تأثير ذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية. وتتفق أيضاً مع دراسة (العلي، 2012) والتي توصل الباحث فيها إلى أن هناك علاقة طردية قوية بدرجة معنوية (10%) بين حجم المصرف، وهامش سعر الفائدة كمؤشر مهم من مؤشرات الربحية المصرفية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الجدول رقم (3) يُظهر النتائج الآتية:

- بلغ معامل التحديد (**R-Squared**) مانسبته 77.6% مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة (الوزن النسبي لكل من الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة في هيكل ودائع العملاء المصرفية، وحجم البنوك كعامل ضابط) تفسر ما نسبته 77.62% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) بالاعتماد على معامل الإنحدار، وتعد نسبة مرتفعة في تفسير المتغير التابع.
- تشير نتيجة الإختبار الكلي في اختبار **F** (اختبار معنوية الإنحدار بالكامل) أن النموذج ككل معنوي، حيث أن قيمة **F** المحسوبة بلغت (19.39) وقيمتها الاحتمالية بلغت (0.000)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.
- بلغت نتيجة الإختبار التشخيصي (**Durbin – Watson stat**) ما قيمته (2.0025) وهي نتيجة ضمن المدى الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات والتي تجعل من التقديرات متحيزة نتيجة فقدان شرط عدم الترابط بين الأخطاء الحالية والسابقة.

هـ - النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

في مجال عرض نتائج الدراسة سيتم تقسيم هذه النتائج إلى قسمين:

القسم الأول: ملخص ما ورد في الجانب النظري:

- 1- تعتبر الودائع المصرفية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار في أرصدها من أهم الموارد المالية الخارجية التي تعتمد عليها المصارف التجارية في تمويل فعاليتها الاستثمارية المختلفة سعياً لتعظيم الربحية المصرفية.
- 2- يعكس مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ربحية المساهمين، ويُعدّ وصفاً استراتيجياً للأداء المصرفي للبنوك التجارية القائم على دراسة: الموجودات، والمطلوبات، وصافي الثروة، وزيادة نتيجة هذا المؤشر تعني تحقيق هدف رئيس من أهداف البنوك التجارية وهو تعظيم ثروة الملاك.
- 3- استراتيجية المنافسة غير السعرية التي تقوم على أساس تقديم خدمات مصرفية تمتاز بالجودة هي الاستراتيجية الأكثر فعالية في زيادة حصة البنوك التجارية من ودائع العملاء المصرفية.

القسم الثاني: نتائج التحليل الإحصائي:

سعت الدراسة الحالية إلى التعرف إلى أثر درجة استقرار أرصدة حسابات الودائع المصرفية (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية للفترة من 2016 - 2007 باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي المعروف بـ (Panel Data) وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لودائع العملاء المصرفية الأكثر استقراراً في أرصدة حساباتها وهي على التوالي (الودائع الآجلة، وودائع التوفير) على الأداء المصرفي مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- 2- وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لودائع العملاء المصرفية التي تتميز بعدم استقرار أرصدة حساباتها وهي (الودائع الجارية) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- 3- حدّدت الدراسة أنّ أهم أنواع الودائع المصرفية التي تؤثر إيجاباً في الأداء المصرفي للبنوك التجارية مُمثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) هي الودائع الآجلة (TD) حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار β للودائع الآجلة (0.64)، يليها بعد ذلك من حيث الأهمية ودائع التوفير (SD) حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار β لودائع التوفير (0.208).
- 4- وجود أثر إيجابي لحجم المصرف مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (TA) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- 5- أظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة مُجمعة كان لها تأثيراً مرتفعاً نسبياً على المتغير التابع وعلى التغيرات التي تحدث فيه، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع ما يقارب 77.62% ($R\text{-Squared} = 0.7762$).

6- أظهرت الدراسة أنّ البنوك التجارية الأردنية استطاعت توظيف ودائع العملاء المصرفية الأكثر استقراراً في أرصدها (الودائع الآجلة، وودائع التوفير) في الفعاليات الاستثمارية المختلفة، الأمر الذي ترتب عليه تعظيم الأداء المصرفي للبنوك التجارية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

- 1- توجيه المصارف التجارية إلى تبني استراتيجيات منافسة سعرية وغير سعرية لجذب المزيد من ودائع العملاء التي تمتاز بدرجة عالية من الاستقرار في أرصدة حساباتها لما لها من دور في تعظيم الأداء المصرفي.
- 2- توجيه البنوك التجارية للعمل على توظيف أرصدة الودائع المستقرة في فعاليات مصرفية تساهم في تعظيم الربحية المصرفية.
- 3- العمل على تطوير نموذج الدراسة من خلال تضمين متغيرات أخرى، في حال توفر البيانات الخاصة بها لقياس أثر هذه المتغيرات على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو سمرة، رانية خالد حسان. (2007). " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 2- جمعية البنوك في الأردن، "تحليل الأداء المقارن للبنوك"، التقرير السابع والثلاثون، 2015م.
- 3 حماد، طارق عبد العال. (1999). " تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة"، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، مصر.
- 4- الحمدان، ناصر، والقضاة، علي. (2013) " أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، مجلة المنارة، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد 19، العدد 4.
- 5 حنفي، عبدالغفار، وقرياص، رسمية. (1999). " الأسواق والمؤسسات المالية"، ط2، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
- 6-الرشدان، أيمن أحمد. (2002). "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، عمان.
- 7- الزيلعي، "تبيين الحقائق عن كنز الدقائق"، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط1، ج5، (د.ت)
- 8- السامرائي، يسري مهدي، والدوري، زكريا مطلق. (1999). "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، ط1، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا.
- 9- سحر طلال إبراهيم. (2013). " تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد3، العدد 35، العراق.
- 10- سمحان، حسين. (2000). " العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة"، ط1، مطابع الشمس، عمان.
- 11- شرف، كمال وابو عراج، هاشم. (1994). " النقود والمصارف"، ط2، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- 12- الشعار، محمد نضال. (2005). "أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ط1.
- 13- عبدالله، خالد أمين و الطراد، إسماعيل إبراهيم. (2006). "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 14- العزاوي، هدى. (1997). "دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة 1947-1994م"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- 15- العلي، أسعد حميد. (2013). " إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة الخطر"، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.
- 16- العلي، أحمد. (2012). " العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة : دراسة تطبيقية على بعض المصارف السورية"، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 2.
- 17- علي فضالة، أبو الفتوح. (1999). " التحليل المالي وإدارة الأموال"، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 18- الفيومي، نضال أحمد، وشيرين، عواد. (2003). " العلاقة بين تركّز السوق وأداء البنوك في الأردن - دراسة تطبيقية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 18، العدد 4.

- 19- قرشي ، محمد جموعي.(2004). " تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة 1994 - 2000م "، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر .
- 20- كنجو، كنجو، الحمود، عصري، شيحا، أيمن. (2006). " إدارة المؤسسات المالية"، ط1، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حلب ، سوريا.
- 21- اللامي، علي حسين نوري.(2016). " أثر الودائع في صافي دخل المصارف"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد5، العدد 48، العراق.
- 22- اللوزي، سليمان أحمد، ومهدي حسن زويلف ومدحت ابراهيم الطراونة.(1997). " إدارة البنوك"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 23- المملكة الأردنية الهاشمية ، "قانون التجارة الأردني رقم (12) لسنة 1966م"، الجريدة الرسمية العدد 1910، 30/3، 1996م.
- 24- نصير، نور علي محمود.(2009). " أثر الودائع المدولة على أداء البنوك واستقرارها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد،الأردن.
- 25- نور الله ، كمال.(1993). " وظائف القائد الإداري"، ط1، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،.
- 26- هندي، منير إبراهيم.(1999). " إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، ط1 ، منشآت المعارف، الاسكندرية، مصر .
- 27- هندي، منير إبراهيم.(1996). " إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات"، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر .
- ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Abdulkader M.A and.Nourredine, K.(1999). " **Performance of the banking sector in Saudi Arabia** , Journal of Financial Management and Analysis , July-December,Available(online) / accessed on 7/11/2017.www.questia.com http://
- 2- Baltagi, B.H.(2000). " **Econometric Analysis Of Panel Data** ". 2nd Edition , New York: Johan Wiley & Sons .
- 3- Berger,A.N.and Mester,L.J.(2003). "**Explaining the dramatic changes in performance of US bank : Technological change deregulation and dynamic changes on competition**",Journal of Financial Intermediation 12(January).
- 4- G.Kaufman,(1980). " **The U.S Financial System Money**" M market and institutions prentice- Hall inc, Englewood Cliffs, USA.
- 5- Molynuxm,p.and Forbes,w.(1995). " **Market Structure and Performance in European Banking.applied Economics**" ,27, Available(online) http:// http://www.tandfonline.com accessed on 7/11/2017.
- 6- Mona J.G ,Dixi L M,(2004), **Managing Financial Institution Asset / Liability Approache** part 5. p647-670
- 7- Roes,Peter s.(1991). " **Commercial Bank Management producing and selling financial services** " , Boston, Richarad D. Irwin inc, USA, 1991

8- Smirlock, M. (1985). **Evidence on the (non) Relationship Between Concentration and Profitability in Banking**. Journal of Money Credit and Banking , 17(1).

9- Torres- Reyna, O. (2007). " **Panel Data Analysis : Fixed and Random Effect using STATA**". Princeton University , 2007. Available (online) <http://dss.princeton.edu/training> accessed on 7/11/2017.